وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعانى مع قصد ان يصير متواطيا عليه بين قوم
فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه فى المعنى الأول انك واضعه اذ ليس جعلا
اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطئ قيل انك واضعه
كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال كل لفظة بد ون من شخص لمعنى انها موضوعة
له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا =
موضوعة لعدم قصد المحرف الأول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا
الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى اذ لا يتصور وضع لفظ مهملا
كان اولا مع قصد التواطؤ اولا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور
من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يلفظ به اى يراد بمعنى الملفوظ كذا فى الرضى واذا
كان المعنى مدلول اللفظ شمل المعنى كالعلم والجزء والذات كالمشخصات ويخرج
ما وضع لمعنيين فاكثر وهو المشترك معلوم مخرج للمؤول لأن معناه غير معلوم
يقينا كما ذكره الاتقانى واختلف فى اخراجه المجمل فقيل به نظرا الى ان معناه غير
معلوم السامع وقيل لا لان معناه معلوم للواضع وصحح فى الكشف الأول لان
حكم الخاص انه لا يحتمل البيان لكونه بينا والمجمل لا يعرف الا بالبيان على الانفراد
مخرج للعام فانه وضع لمعنى واحد معلوم لكن على وجه لا شركة فيه بين الافراد
والمراد بقوله على الانفراد ان لا يكون ذلك المعنى الواحد افرادا سواء كان اجزاء او
لم يكن فدخل التثنية كما فى التلويح واسم العدد تحت الخاص كالمائة فان الواضع وضعه

المجموع وحدان الكثير من حيث هو المجموع فيكون كل من الوحدان جزءا من اجزائه
فيكون موضوعا للواحد بالنوع كالرجل والفرس بخلاف العام فانه موضوع لامر
يشترك فيه وحدان الكثير فيكون كل من الوحدان جزئيا من جزئياته وبخلاف المشترك
فان كلا من الوحدان نفس الموضوع له كما فى التلويح لكن ظاهر ما فى التوضيح والتلويح
والتحرير ان العدد موضوع للكثير كالعام فالمسمى متعدد فيهما لكن الأول محصور والثانى
لا وكل منهما بوضع واحد بخلاف المشترك فانه متعدد الوضع فالحق فى تعريف الخاص
انه ما وضع لواحد أو متعدد محصور ليشمل اسماء الأعداد ولذا قال فى التحرير واللفظ
ان كان مسماه متحدا ولو بالنوع أو متعددا مدلولا على خصوص كميته بنا فالخاص
فدخل المطلق والعدد والأمر والنهى اه وبهذا ظهر ان تعريف البديع قاصر
وهو ما دل على مسمى واحد وكذا ما فى التقويم من انه ما دل على الواحد بذاته
ومعناه والمراد بالمحصور ان يكون فى اللفظ دلالة على انحصار فى عدد معين وبغير
المحصور عدمه وبهذا ظهر الفرق بين العدد والسموات فهى وان كانت محصورة
لكن لا بحسب دلالة اللفظ والمراد بالوضع للكثير بحسب الأجزاء ان تكون الاجزاء متفقة
فى الاسم كالمائة فانها تناسب جزئيات المعنى الواحد المتحدة بحسب ذلك المفهوم
بخلاف أجزاء زيد فانها غير متفقة فى الاسم واعلم ان كلمة كل لا تناسب التعريف
قال فى القطب فى بحث الجزئى لفظة كل انما هى للافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز
انه ولذا اعترض المحقق الرضى على ابن الحاجب فى ذكرها فى حد التوابع ان المطلوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)